

## الأثر الأخلاقي والقانوني والعملي لإجازة ممارسة المتهم لحق الدفاع بالوكالة

مستحقة فيعد عمل المحامي هذا إخلالاً مهنيًا جسيمًا ينحرف بالمهنة عن غرضها السامي. وأما الأثر القانوني في جواز الاستعانة بمحام لممارسته حق الدفاع فإن المحامي يفترض فيه الدراسة التامة بالأمور القانونية ومن ذلك مراعاة مقتضيات الشكلية والموضوعية اللازمة لكفالة حق موكله في الدفاع. مثل احترام المواعيد الإجرائية وأن يكون دفاعه جدياً صادراً عن دراسة وكفاءة تؤهله لأن يكون دفاعه عن موكله دفاعاً جوهرياً مدعماً بالأدلة والأسانيد ومن ذلك ما جاء في المادة (١٢) من نظام المحاماة (للمحامي إن يسلك الطريقة التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله....) مع مراعاة ما سبق الإشارة إليه في الجانب الأخلاقي لممارسة حق الدفاع بالوكالة.

وأما الأثر العملي في جواز ممارسة حق الدفاع بالوكالة فينتبين ذلك من خلال وجود محام بجانب المتهم في مراحل الدعوى - التحقيق والمحاكمة - مما يشعر المتهم بالطمأنينة إذ يشعر بالأمن في جوار المحامي لما يستمد منه من عون ورأي قانوني عند الحاجة فيقوم المحامي بترتيب دفاعه وينبئه إلى حقوقه والتزاماته ومسؤوليته ويدرس الأدلة المقدمة ضده ويتأكد من صحة الإجراءات القانونية بحيث يكون مراقباً سير الدعوى فيحد من التجاوز ضد موكله بصورة غير قانونية.

وحيث إن دفاع الشخص عن نفسه قد يؤدي إلى ضياع الحقيقة أو تأخير العدالة على أقل تقدير نتيجة ارتباك الشخص واضطرابه أو لعدم درايته بالنظام وإدراكه للإجراءات القانونية. ومما سبق يتضح إن الاستعانة بمحام لممارسة حق الدفاع قد تصل إلى درجة الضرورة التي تفرضها دواعي حق الدفاع واعتبارات العدالة.

قسم تطوير المهنة  
فواز بن محمد التميمي

إن مما يجب أن يدركه أفراد المجتمع عامة، هو أن المحاماة وظيفة في خدمة المجتمع هدفها السعي لاحقاق الحق وإرساء العدل، لذا جاء إطلاق لفظ القضاء الواقف على مهنة المحاماة من هذا المنطلق والدور الذي يلعبه المحامي في تحقيق التوازن في القوى بين الشخص محل الاتهام والسلطة الممثلة للاتهام.

وللحديث عن الأثر الأخلاقي الناتج عن استعانة المتهم بمحامى لدفاع عنه لا بد من الرجوع للقواعد والأنظمة المشرفة لممارسة مهنة المحامي في بلدان العالم والتي تنص في غالبها إن لم - يكن جميعها - على اشتراط حسن السيرة والسلوك للمتقدم بطلب الانضمام لسجل ممارسي المهنة.

ومن ذلك أيضاً اشتراط ممارسة المهنة وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية والامتناع عن أي عمل يخل بكرامتها واحترام القواعد الصادرة في هذا الشأن (١١م) من نظام المحاماة السعودي، وعدم المساس بالأمور الشخصية الخاصة بخصم موكله أو محاميه ووجوب امتناعه عن السب أو الاتهامات بما يمس الشرف والكرامة. (١٢م) كما يشير النظام إلى إن الإلتزام بالمحافظة على أسرار الموكل من الوجبات الأخلاقية لممارسي المهنة حتى ولو بعد انتهاء الوكالة ما لم يخالف ذلك مقتضاً شرعياً.

ومما سبق يتضح السمو والنبل الذي تتسم به مهنة المحامي ولا يقلل من نبل المحامي إذا دفع عن متهم أثيم مع علمه بإثمه ليس بهدف تحقيق البراءة له وإنما توصلاً إلى عدم وقوع الشخص المخطئ محالاً لشده وغلظه في العقاب لا مبرر لها. ومما سبق يتضح أن المحامي يجب عليه أنه براعي في عمله مقتضيات حسن النية ومبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وآداب المحاماة ونقاليدها ويلتزم في دفاعه معطيات الحقيقة دون الحيد عنها أو تجاهلها أو التأثير على الأدلة المقدمة ضد موكله ليفسدها بغية الحصول على براءة غير

## دور المحامي في مكافحة جريمة غسل الأموال

أولاً:

متورط في قضية غسل أموال، ولا أن يستمر في هذه الدعوى إذا ظهر له هذا التورط أثناء التقاضي بل عليه التعاون وإبلاغ الجهات المختصة في ذلك.

ثانياً:

ورد في المادة (الثالثة والعشرين) من نظام المحاماة ما نصه: «لا يجوز للمحامي أن يفشي سرّاً أو تمتن عليه عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء وكالته ما لم يخالف مقتضى شرعياً.. إلخ».

من هذه المادة نستنبط بأن نظام المحاماة أجاز للمحامي بإفشاء السر إذا اتصل بجرم واضح، ولا يعد مخالفاً لواجبات المحامي بل يؤكد وظيفة العدالة طبقاً للشرع والنظام وأن لا يتردد في إبلاغ الجهات المختصة عند الإشتباه في قضية غسل الأموال، لأن الإدلاء بالوقائع والمعلومات إذا اتصل الأمر بجريمة كغسل الزموا لا يعد من إفشاء السر المهني عنه لأن ذلك مما يخالف المقتضى الشرعي والذي سبق وأن أشير إليه في المادة (الثالثة والعشرين).

وفي هذا السياق فقد صدر تعميم معالي وزير العدل ذي الرقم ١٣/ت/٣٤٩٣ والتاريخ ١١/٣/١٤٢٩هـ والذي وجه لكافة المحامين بأنه عند أي اشتباه في قضايا غسل الأموال يتعرفون عليها من خلال عملهم بإبلاغ الجهات المختصة وذلك من خلال الاستمارة المرفقة وإرسالها لوحدة التحريات المالية والمرتبطة بوزارة الداخلية، وكما صدر تعميم معالي وزير العدل الإلحاق ذي الرقم ١٣/ت/٣٥٦٠ والتاريخ ١/٢٩/١٤٣٠هـ بشأن التأكيد عند الاشتباه في قضايا غسل الأموال بإبلاغ وحدة التحريات المالية المرتبطة بوزارة الداخلية وفق الأرقام والعناوين الموضحة في التعميم المشار إليه.

ثالثاً:

ذكر في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة الفقرة (١) من المادة (٢٦) في نظام المحاماة بأنه: «على المحامي قبل البدء في القضية عقد اتفاق كتابي مع موكله يشتمل على تاريخ البدء في الموكل فيه وقدر

تأكيداً على ما تضمنه نظام المحاماة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) وتاريخ ٢٨/٧/١٤٢٢هـ من أن من واجبات المحامي تحقيق المبادئ العليا والسعي للحفاظ عليها والإمتناع عن كل ما يخل بذلك ولاقيام بمهنة المحاماة وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية لهذا، فقد نصت المادة (١١) في نظام المحاماة بأنه: «على المحامي مزاول مهنته وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية والإمتناع عن أي عمل يخل بكرامتها واحترام القواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن».

وقد ذكر في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة في الفقرة (١) من المادة (١١) بأنه: على المحامي أن لا يتوكل عن غيره في دعوى أو نفيها وهو يعلم أن صاحبها ظالم ومبطل ولا أن يستمر فيها إذا ظهر له ذلك أثناء التقاضي.

هذا وبعد أن صدر نظام مكافحة غسل الأموال والصادر بالمرسوم الملكي الكريم (م/٣٩) والتاريخ ٢٥/٦/١٤٢٤هـ فقد أصدر معالي وزير العدل التعميم ذي الرقم ١٣/ت/٢٣٠٢ والتاريخ ١٨/٨/١٤٢٤هـ المبني على برقية صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ١٩/٤/٣٩٦٠٤ وتاريخ ٢٠-٢١/٧/١٤٢٤هـ المتضمنة إنشاء شعبة مكافحة الجرائم المنظمة والاقتصادية وكذلك إنشاء وحدة التحريات المالية.. إلخ. ومن هذا المنطلق يبرز دور المحامي ويسهم بدور فاعل في الحافظ على المجتمع من تفشي الجرائم وانتشارها، وكذلك يساعد الجهات الأمنية وجهات التقاضي الأخرى في كشف الجرائم وحفظ الحقوق، فهو عضو مساعد للعدالة، وباعتبار أنه ذراعاً لتحقيق العدل والأمن والسلم الاجتماعي، ويدرك بأن مسؤوليته تعتبر مسؤولية مضاعفة تجاه مكافحة الجريمة بالمساهمة بمنعها والحد منها. ولذا فإن المحامي ينبغ عليه في حال حصول إشتباه في هذه القضايا والتي توكل إليه إبلاغ الجهات المختصة ولا يتوانى في ذلك وأن لا يتوكل عن غيره في دعوى وهو يعلم أن صاحبها

غير سعودي، مع ملاحظة تحديث هذه البيانات بصفة مستمرة والتأكد من نشاط هذا العميل (الموكل) أو من يمثله، وملاحظة تناسب نوع القضية مع الأموال فيها، والإنتباه لأي قضية يحاول فيها الموكل إخفاء هويته فيها وطلب العناوين منه واضحة مع إيضاح أرقام هواتفه الثابتة والمتحركة وجهة عمله..إلخ.

إعداد/ عبدالله بن محمد الغفيلي  
محقق شرعي بقسم تطوير المهنة  
الإدارة العامة للمحاماة

الأتعاب وصفة دفعها عند التوكيل ونوع القضية ومكان نظرها، على أن يحتفظ كل منهما بنسخة».

وعليه فلا بد من إجراء عقد كتابي بين المحامي وموكله وأن لا يتوكل عن شخص أو جهة مجهولي الهوية، وأن يكون تحديد الهوية مبنياً على مستندات رسمية وتحديد هوية الوكيل، ومن يمثل هذه الجهة وذلك بناء على الهوية الوطنية إذا كان سعودياً أو إقامة سارية المفعول أو جواز ساري المفعول إذا كان

## أسماء المحامين المرخص لهم من تاريخ ٢٥/١٢/١٤٢٩هـ حتى ٢١/١/١٤٣٠هـ

- محفوظ بن محمد بن أحمد بن حسن	- فهد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز	- الضالع
- عبدالرحمن بن حمد بن عبدالله الزغبي	- الدرويش	- مفرح بن محمد بن علي آل محيي
- مرعي بن عبدالواحد بن يحيى القحطاني	- صلاح بن صالح بن بكر القحطاني	- القحطاني
- عبدالملك بن حمد بن فارس بن فارس	- عبدالرحمن بن راشد بن محمد	- هائل بن علي بن فايز الشعلان
- محمد بن سعود بن صالح المفلح الجدلاني	- الغطروش السهلي	- مسفر بن إبراهيم بن عبدالله آل
- أحمد بن عثمان بن عثمان الحقييل	- محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز السعدان	- عليان الدوسري
- صادق بن محمد بن محمد الجبران	- غازي بن حسين بن محمد سرور صبان	- جابر بن علي بن جابر خيراني
- مدوح بن عبدالقادر بن طاهر حناوي	- إبراهيم بن محمد بن عبدالله الناصري	- محمد بن عبدالمحسن بن إبراهيم العيبان
- د. فيصل بن محمود بن عبدالقادر عتبان	- عبدالله بن إبراهيم بن محمد العبيد	- هاني بن مكي بن محمد دلكاتو
- سعيد بن عوض بن مشيب الأسمرى	- د. محمد بن ناصر بن محمد الجواد	- د. عبدالله بن صالح بن حسين العلي
- زياد بن سمير بن حسن خشيم	- عبدالرحمن بن عثمان بن عبيد الحسين الحارثي	- محمد بن عبدالله بن سعيد العامري
- علاء بن محمد بن أحمد آل المليحة الغامدي	- فهد بن محيسن بن مسعد اللهيبي العوفي	- سعد بن أحمد بن سعد الباحوث الغامدي
- طه بن ياسين بن طه خضيفان	- عبدالله بن حميدان بن عبدالرحمن الحميدان التركي	- فريح بن عبدالله بن عتيق الشمري
- عبداللطيف بن عبدالرحمن بن إبراهيم الهويش	- علي بن حسن بن حسين المرهون	- إبراهيم بن علي بن إبراهيم العضامي
- محمد بن جارالله بن علي المنقور	- صالح بن عثمان بن صالح الصالح	- معمر بن محمد بن حريسن آل حريسن القرني
- خالد بن عبدالرحمن بن ناصر آل راكان الدوسري	- عبدالله بن وهطان بن بجاد الجروي القحطاني	- مشرف بن علي بن حسن الخشمري الشهري
- بندر بن عدالرحمن بن سعيد آل مبارك	- بندر بن فهد بن سعود البشر	- مشاري بن محمد بن عايد التميمي
- سلطان بن عطية بن هادي المصلوخي العنزى	- وليد بن صالح بن محمد فايع القحطاني	- أحمد بن عوض بن عيظه المحسن الزهراني
	- محمد بن سعد بن محمد آل سالم الأحمرى	- بندر بن أحمد بن حميدي السلامة
	- عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز التميمي	- ماجد بن سعيد بن مبارك السعيس